

التعقل في مسائل الخلاف، ومعرفة المتنق عليه من المختلف فيه، والاستدلال قبل الاعتقاد، مع تنقيح الخلاف لا مجرد حكايته بحث موجز جدا ومستل من كتاب النبد في آداب الطلب، مع شيء من التعديل.

الحمد لله الذي سهل لعباده المتقين إلى مرضاته سبيلا، وأوضح لهم طريق الهداية، وجعل أتباع الرسول عليها دليلا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أدرها عند الله عدّة ليوم الدين، وأشهد أن محمدا عبده المصطفى، ونبيه المرتضى، ورسوله الصادق الأمين.

أما بعد:

لقد ألفت انتباهي تعليقات قاصرة من بعض المشاركين على بعض المقالات المنشورة على الشبكة، وأزعجني خلطهم بين المتنق عليه والمختلف فيه من المسائل، وهالني هجوم بعض المحشين على المبسوط بلا علم وحلم، فأحببت من باب الدين النصيحة، أن أكتب شيئا يسيرا في هذا الفصل، ترشيدا لهؤلاء الكتاب، وتبصرة لي ولمن غاب عنه هذا الأمر الجلل، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

أولا: مسائل الشرع نوعان: نوع محل اتفاق وإجماع بين أهل العلم، ونوع محل اختلاف ونزاع، وطالب العلم النبوي ينبغي له أن يعرف النوعين قبل أن يكتب شيئا على الشبكة، وحتى لا يخرج عن إجماع المسلمين فيأثم، أو يدعي اتفاقا في مسألة وهي موضع نزاع بين أهل الذكر.

-وينبغي في حقه كذلك أن يعرف اصطلاح أهل العلم في الإخبار بالإجماع، ومن يعتبر قوله في الخلاف ومن لا يعتبر، وأن يكون متمكنا من التمييز بين الإجماع المنطوق به والسكوتي.

-وطالب العلم إذا أراد أن يطلب فقه الخلاف وأن يحقق النزاع بين أهل العلم، ويعرف الراجح من المرجوح، فإنه ينبغي عليه أولا أن يطلب حكم المسألة المتنازع فيها من مصادرها الأصلية؛ وهي الكتاب والسنة الصحيحة على فهم السلف، ثم يتأمل بإنصاف في نزاع أهل العلم في ضوء أدلة الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني رحمه الله في مجموع الفتاوى (6/7): ((ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، مع ما يستفاد من كلام الله تعالى، فيصل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله ورسوله، فإن هذا هو المقصود، فلا نذكر اختلاف الناس ابتداء، بل نذكر من ذلك في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله ورسوله ما يبين أن مورد النزاع إلى الله وإلى رسوله خير وأحسن تأويلا، وأحسن عاقبة في الدنيا والأخيرة))

-وكذلك يستحسن للناظر في مسائل الخلاف أن يتفحص الأقوال دون معرفة قائلها إن أمكن، فإن ذلك يقطع الهوى الخفي في الانتصار لقول من يميل إليه ويتعصب له، لأنه لو عرف قائل القول ربما استحوذ على تفكيره إمامة صاحب القول، وذكائه وجهاده في الذب عن السنة، وسمعته التي أطبقت الأفاق؛ فيكون ذلك حائلا

ومانعا عن تنقيح القول على الصورة المحمودة، بل وقد يتهم من يخالف إمامه الذي جعله حكرا على نفسه بسوء الأدب والتناول.

قال العلامة السعدي في المناظرات الفقهية: ((ومن فوائد ذلك أن الأقوال التي يراد المقابلة بينها، ومعرفة راجحها من مرجوحها أن يقطع الناظرُ والمُنَاطِرُ النظرَ عن القائلين، فإنه ربما كان ذكر القائل مغترا عن مخالفته، وتوجب له من الهيبة أن يكف عن قول ينافي ما قاله))

ثانيا: معرفة الاستدلال قبل اعتقاد الحكم

حذاري يا طالب العلم والهداية أن تقبل على مسائل الخلاف دون أن تتجرد من الذوق وهوى الانتصار للقول الذي تميل إليه قبل الاستدلال واستفراغ الوسع في النظر في أدلة الأقوال الأخرى التي نطق بها أهل علم نبلاء، وقد يكون عدم التجرد سببا للحيث، والتحريف، ولوي أعناق النصوص على وفق اعتقاد سابق، فمن وقع في هذه الصنعة الرخيصة يكون قد شابه أهل البدع والعياذ بالله.

قال أبو محمد ابن حزم الظاهري في (مداواة النفوس ص84): (وإذا ورد عليك خطاب بلسان، أو هجمت على كلام في كتاب، فإياك أن تقابله مقابلة المغاضبة الباعثة على المغالبة قبل أن تتيقن بطلانه ببرهان، وأيضا فلا تقبل عليه إقبال المصدق به، المستحسن إياه قبل علمك بصحته ببرهان قاطع، فتظلم في كلا الوجهين نفسك، وتبعد عن إدراك الحقيقة...)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في المجموع (62/3): (فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعا لما جاء به الرسول، ولا يتقدم بين يديه، بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعا لقوله، وعلمه تبعا لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين...)

- وعلى طالب العلم التوقي في النفي في الأحكام والمسائل، سواء ما يتعلق منها بالأحاديث النبوية، أو ما يتعلق بالآثار السلفية، فالواجب عليه الحذر في هذا الباب، لأن الإحاطة الكاملة في النفي متعسرة على العلماء فكيف على بعض الطلاب الذين ما قضوا وقتا لازما في تلقي العلم على يد العلماء، والبعض الآخر ما جالس عالما، ولا كحل عينيه برؤيته!!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الاقتضاء: (إحاطة الإنسان بما يثبت أيسر من إحاطته بما ينفيه)

كيف وبعض طلاب العلم فقراء في باب الإثبات،!!

وأقول إذا احتاج طالب العلم المتمكن إلى النفي فلينسبه إلى إمام مليء من أعمدة الاستقراء ليخرج من عهدة النقص

لفتة مهمة جدا

الزم تفسير وفهم السلف للنصوص:

قال ابن تيمية رحمه الله في المجموع: ((الاحتجاج بالظواهر مع الإعراض عن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحابه طرق أهل البدع)) [[وقد جمعت مصنفاً في هذا الباب أسميته ((النصيحة في وجوب لزوم فهم السلف للكتاب والسنة الصحيحة، وأن أهل الحديث ليسوا هم الظاهرية الصحيحة)) يسر الله ظهوره.

ثالثاً: يجب على طالب العلم المشتغل بالعلم وإيراد المسائل تنقيح الخلاف لا مجرد حكايته، وحكاية قائله من أهل العلم

فلاكتفاء بمجرد سرد الأقوال، والإحالة على المراجع الكبار، لا يحصل به العلم ولا يعم به النفع، بل سبيل إلى التعمية والإغراب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة (282/5): (كثير من الناس يحكي الخلاف ولا يعرف الحق)

وقال رحمه الله في من كان هذا ديدنه وشأنه كما في الاستقامة (60/1): (بمثلة حمار حمل سفراً ينقل نقلاً مجرداً)

وقال أيضاً فيهم: (لكن هؤلاء ليسوا في الحقيقة فقهاء في الدين، بل هم نقلة لكلام بعض العلماء ومذهبه، والفقهاء لا يكون إلا بفهم الأدلة الشرعية بأدلتها السمعية الثبوتية من الكتاب والسنة والإجماع نصاً واستنباطاً) وقال الشاطبي في الموافقات: (4/162) (وكلام الناس هنا كثير وحاصله معرفة مواقع الخلاف لا حفظ مجرد الخلاف)

وهذا ما أردت ذكره وتذكير الإخوة به، وفقنا الله وإياهم إلى كل خير.

**وكتبه من الجزائر الغراء أخوكم أبو عبد
الباري عبد الحميد أحمد العربي**